خدمات بلدية كركوك خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)

م. د. ازاد مجيد محمد اسماعيل
azad.majied@uokirkuk.edu.iq
جامعة كركوك – كلية الآداب – قسم التأريخ

الكلمات المفتاحية: الخدمات، البلدية، كركوك، ١٩٢١–١٩٥٨

كيفية اقتباس البحث

اسماعيل , ازاد مجيد محمد , خدمات بلدية كركوك خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، اذار ٢٠٢٦,المجلد:١٦, العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Kirkuk Municipal Services during the Monarchy Era (1921–1958)

Lecturer PhD: Azad Majied Mohammed Ismail
azad.majied@uokirkuk.edu.iq
University of Kirkuk - College of Arts - Department of History

Keywords : **Services, Municipality, Kirkuk, 1921–1958**

How To Cite This Article
Ismail , Azad Majied Mohammed , Kirkuk Municipal Services during the Monarchy Era (1921–1958) , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
This study examines the development of municipalities in the city of Kirkuk during the period (1921-1958), focusing on their origins, historical evolution, legislative and administrative frameworks, services provided, and the challenges they faced. The research shows that Kirkuk's municipality was influenced by the Ottoman administrative heritage and the modern Iraqi state legislation, particularly the Municipalities Law of 1931 It also highlights that population growth and the discovery of oil posed additional challenges to municipal service delivery, while administrative and legislative organization laid the foundations for modern municipal whorl. The study concludes that examining Kirkuk's municipal experience provides a comprehensive understanding of local governance in Iraq and offers valuable lessons for the development of contemporary municipalities.

الملخص
يتناول هذا البحث تطور البلديات في مدينة كركوك خلال الفترة ١٩٢١–١٩٥٨، ويستعرض نشأتها وتطورها التاريخي، والأطر التشريعية والإدارية التي نظَّمت عملها، إضافة إلى الخدمات

المقدمة والتحديات التي واجهتها. أظهر البحث أن بلدية كركوك تأثرت بالتراث الإداري العثماني وتشريعات الدولة العراقية الحديثة، ولا سيما قانون البلديات لسنة ١٩٣١. كما بين أن النمو السكاني واكتشاف النفط شكلت تحديات إضافية أمام تقديم الخدمات البلدية، في حين أسهم التنظيم الإداري والتشريعي في وضع أسس العمل البلدي الحديث. ويخلص البحث إلى أن دراسة تجربة بلدية كركوك توفر فهماً عميقاً لتاريخ الإدارة المحلية في العراق والدروس المستفادة لتطوير البلديات الحديثة.

المقدمة:

تُعدّ البلديات من أهم المؤسسات الإدارية التي اضطلعت بدور محوري في تنظيم الحياة الحضرية وتقديم الخدمات العامة، ولاسيما في المدن التي شهدت تحولات سياسية وإدارية متعاقبة. وتكتسب دراسة تاريخ خدمات بلدية كركوك خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨) أهمية خاصة، نظراً لما تمثله كركوك من مدينة ذات موقع استراتيجي وتنوع سكاني واقتصادي، جعلها محوراً لاهتمام الدولة العراقية منذ تأسيسها عقب انتهاء الحكم العثماني وبداية العهد الملكي.

شهدت بلدية كركوك خلال هذه المرحلة تطورات ملحوظة على مستوى التنظيم الإداري، والتشريعات البلدية، وطبيعة الخدمات المقدمة، متأثرةً بالسياسات العامة للدولة وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها العراق آنذاك. ويهدف هذا البحث إلى تتبع نشأة بلدية كركوك وتطور هياكلها ووظائفها، وتحليل دورها في إدارة شؤون المدينة وتحسين مرافقها، بما يسهم في إبراز ملامح الإدارة المحلية في العراق خلال العهد الملكي، وفهم الأسس التاريخية التي قامت عليها البلديات المعاصرة.

المبحث الأول: الإطار العام لنشأة البلديات في العراق وكركوك:

يُعدّ الإطار العام لنشأة البلديات في العراق وكركوك أساسياً لفهم تطور الإدارة المحلية والبلديات الحديثة في المدينة، فالبلديات لم تظهر بشكل عفوي، بل كانت نتيجة لتطور إداري متدرج بدأ في العهد العثماني واستمر بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، متأثراً بالسياسات الإدارية والتشريعات التي حاولت تنظيم الحياة الحضرية والخدمات العامة. وقد أسهمت هذه المرحلة التأسيسية في ترسيخ مفهوم البلدية كمؤسسة محلية مسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية، وتنظيم العمران، والحفاظ على الصحة العامة والنظافة. وتهدف هذه الدراسة في هذا المبحث إلى استعراض نشأة البلديات في العراق وكركوك، ومفهومها وتطورها التاريخي، بالإضافة إلى الأوضاع الإدارية التي كانت عليها مدينة كركوك عند قيام الدولة العراقية الحديثة.

أولاً: مفهوم البلدية وتطورها التاريخي:

يُقصد بالبلدية أنَّها وحدة إدارية محلية تُعنى بإدارة شؤون المدن من حيث تنظيم العمران، وتقديم الخدمات العامة، والحفاظ على الصحة والسلامة العامة، وتمثل إحدى صور اللامركزية الإدارية التي تعتمدها الدولة لتنظيم شؤونها المحلية. ويُعد النظام البلدي من أهم مظاهر تطور الإدارة الحديثة، إذ ارتبط ظهوره بتوسع المدن وازدياد حاجات السكان إلى خدمات منظَّمة ومستمرة (السنهوري، ١٩٦٤، ص ٢١٥).

وقد عرف العالم الإسلامي أشكالاً أولية من التنظيم البلدي منذ العصور الوسطى من خلال نظام الحسبة، إلا أن البلدية بمفهومها الحديث لم تتبلور إلا في القرن التاسع عشر متأثرة بالنظُّم الإدارية الأوروبية، حيث أخذت الدولة العثمانية بهذه التنظيمات في إطار إصلاحاتها الإدارية المعروفة بالتنظيمات (الدوري، ١٩٨٣، ص ٣١١)، ويرى الفقه الإداري أن البلدية تمثل حلقة وصل بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، وتؤدي دوراً أساسياً في تعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق الكفاءة الإدارية في إدارة المدن (ليلة، ١٩٧٣، ص ٩٧)، كما تُعد البلدية إحدى صور اللامركزية الإدارية، إذ تُسند إليها الدولة إدارة المرافق المحلية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، مثل الطرق، النظافة، الإنارة، الصحة العامة، وتنظيم البناء (الطماوي، ١٩٨٦، ص ٣١١).

ثانياً: نشأة البلديات في العراق قبل عام ١٩٢١:

شهد العراق في أواخر العهد العثماني بداية تطبيق النظام البلدي الحديث، ولا سيما بعد صدور قانون البلديات العثماني لسنة ١٨٧٧م، الذي نظَّم شؤون المدن وأناط بالمجالس البلدية مهام الإشراف على الطرق والأسواق والنظافة والصحة العامة. وقد طُبق هذا القانون في الولايات العراقية الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة، ثم امتد إلى المدن الثانوية، وتشير المصادر التاريخية إلى أن البلديات العراقية قبل عام ١٩٢١ كانت تعمل ضمن الإطار الإداري العثماني، وتخضع لإشراف الوالي، مع مشاركة محدودة لأعيان المدينة في المجالس البلدية، الأمر الذي يعكس الطابع المركزي للإدارة آنذاك (الطاهر، ١٩٧٨، ص ٩٢).

وبعد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٧، استمر العمل بالنظام البلدي العثماني مؤقتاً، مع إدخال بعض التعديلات الإدارية التي مهدت لاحقاً لقيام النظام البلدي العراقي الحديث بعد تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ (الحسني، ١٩٥٣، ج١، ص ٣٦).

ثالثاً: الأوضاع الإدارية لمدينة كركوك عند قيام الدولة العراقية:

تُعد مدينة كركوك من المدن العراقية التي عرفت التنظيم البلدي مبكراً، إذ أُنشئ فيها مجلس بلدي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ظل الإدارة العثمانية، وكان يتولى

الإشراف على شؤون المدينة العمرانية والخدمية، ولا سيما تنظيم الأسواق والطرقات وجباية الرسوم البلدية(العزاوي ، ١٩٥٥، ص ١١٤)، من ضمنها فتح مركز صحي خاص بالبلدية بهدف علاج المرضى المقيمين ضمن حدود الادارية لبلدية كركوك(كريم، ٢٠٠٣، ص٣٠٢ ؛ هروتي، ٢٠١٢، ص٤٦)، وعند قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١، كانت كركوك تتمتع بهيكل إداري بلدي قائم، إلا أنه كان يعاني من ضعف الإمكانات وقلة الكوادر الفنية، فضلاً عن خضوعه للسلطة المركزية، وقد ورثت الدولة العراقية هذه المؤسسات، وعملت على تطويرها تدريجياً ضمن إطار القوانين البلدية الحديثة التي صدرت لاحقاً(بيات، ١٩٧٥م، ص ٢٠٣)، وقد أسهم هذا الإرث الإداري في تسهيل عملية انتقال كركوك إلى النظام الإداري للدولة العراقية الحديثة، وجعل بلديتها واحدة من البلديات التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العهد الملكي، سواء من حيث التنظيم الإداري أو توسع الخدمات العامة(المصدر نفسه، ص ٢٠٣).

أوضح هذا أن نشأة البلديات في العراق وكركوك كانت عملية متدرجة ارتبطت بتطور الإدارة العثمانية وبالتحولات التي شهدها العراق بعد الحرب العالمية الأولى، حيث شكل الانتداب البريطاني والدولة العراقية المبكرة عوامل مؤثرة في إعادة تنظيم العمل البلدي. كما بينت الدراسة أن مفهوم البلدية في كركوك لم يقتصر على تقديم الخدمات الأساسية فحسب، بل شمل تنظيم العمران ووضع الأسس القانونية والإدارية التي ستستند إليها البلديات في المستقبل. وعليه، يمكن القول إن هذه المرحلة التأسيسية كانت حجر الزاوية لتطور البلديات في العراق، ووضعت الأسس التي ساعدت بلدية كركوك على الانتقال تدريجياً نحو نموذج بلدي أكثر تطوراً وكفاءة خلال العهد الملكي وما بعده.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري والتشريعي لبلدية كركوك (١٩٢١–١٩٥٨):

يعتبر التنظيم الإداري والتشريعي أحد العوامل الأساسية التي تحدد مدى فاعلية البلديات في أداء مهامها، إذ يتيح الإطار القانوني والإداري توجيه العمل البلدي، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة. وقد شهدت بلدية كركوك خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) تطوراً تشريعياً مهمّاً، تمثل في إصدار قوانين وأنظمّة بلدية حديثة، أبرزها قانون البلديات لسنة ١٩٣١، الذي نظّم تشكيل المجالس البلدية وصلاحياتها، وحدد العلاقة بين السلطة المركزية والبلديات المحلية. كما تطورت الهياكل الإدارية للبلدية لتواكب هذه التشريعات، بما يشمل الأقسام المختصة بالجباية، والهندسة، والصحة، والخدمات العامة. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه الأطر التشريعية والإدارية، واستعراض اختصاصات بلدية كركوك

ومواردها المالية في ضوء التطورات القانونية والتنظيمية التي شهدتها المدينة خلال العهد الملكي.

عد قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ من أهم التشريعات التي نظّمت عمل بلدية كركوك خلال العهد الملكي، إذ منح البلديات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي النسبي، وحدد اختصاصاتها الإدارية والخدمية، ونظم مواردها المالية وطرق جباية الرسوم والضرائب البلدية(قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، (جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١٤، ص ١–١٠).

وقد شكّل صدور قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ الأساس القانوني لتنظيم عمل البلديات، إذ حدّد تشكيل المجالس البلدية وصلاحياتها في مجالات الصحة العامة وتنظيم الأسواق والإنارة وتعبيد الطرق واستيفاء الرسوم المحلية. كما نصّ القانون على أن البلدية "تتولى إدارة الشؤون المحلية ضمن حدودها الإدارية، ولها إنشاء وتنظيم المرافق العامة وفق القوانين النافذة". وقد عزّز هذا الإطار التشريعي صدور قانون رسوم البلديات رقم ٨٦ لسنة ١٩٣١ الذي نظّم الموارد المالية للبلديات ومكّنها من تنفيذ مشاريعها الخدمية، الأمر الذي انعكس على واقع الخدمات البلدية في لواء كركوك آنذاك، (العراق، وزارة الداخلية، قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، (الوقائع العراقية، بغداد، ١٤ حزيران ١٩٣١، ص. ٣؛ العراق، وزارة الداخلية، قانون رسوم البلديات رقم ٨٦ لسنة ١٩٣١، الوقائع العراقية، بغداد، ١٩٣١، ص. ٥).

وقد استمر العمل بهذا القانون مع إدخال بعض التعديلات الجزئية عليه حتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨، مما أسهم في تحقيق قدر من الاستقرار في العمل البلدي وتطوير الأداء الإداري لبلدية كركوك(الجبوري، ١٩٩٩م، ٧٥–٧٨).

واضطلعت بلدية كركوك بدور مهم في إدارة شؤون المدينة وتنظيم الحياة الحضرية، لا سيما في ظل التوسع العمراني والنمو السكاني الذي شهدته المدينة خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، حيث أشرفت على مشاريع خدمية متعددة شملت فتح الطرق، وتنظيم الأسواق، وتحسين الخدمات الصحية والبيئية (بلدية كركوك، نبذة عن تاريخ بلدية كركوك، الموقع الرسمي للبلدية، ص ٢–٤).

يتضح من خلال ما تقدم أن بلدية كركوك شهدت تطورًا تدريجيًا في تنظيمها الإداري والتشريعي خلال المدة ١٩٢١–١٩٥٨، حيث انتقلت من إطار تشريعي عثماني إلى نظام قانوني وطني أكثر تنظيمًا، وكان لقانون إدارة البلديات لسنة ١٩٣١ دور محوري في ترسيخ هذا التنظيم وضمان استمرارية العمل البلدي حتى نهاية العهد الملكي(الحسني، ج١، م.س، ص ١٣٠).

أولاً: القوانين والأنظّمة البلدية في العهد الملكي:

شهدت البلديات في العراق خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) تطوراً تشريعياً ملحوظاً، تمثل في إصدار عدد من القوانين والأنظّمة التي هدفت إلى تنظيم الإدارة المحلية وتحديد صلاحيات البلديات واختصاصاتها. ويُعد قانون البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ من أهم التشريعات التي أرست الأسس القانونية لعمل البلديات في العراق، إذ نظّم تشكيل المجالس البلدية، وحدد واجباتها الإدارية والمالية، وعلاقتها بالسلطة المركزية(الحسني، ١٩٥٣، ج٢، ص ١٤٧)، ويرجع ظهور التنظيم البلدي في مدينة كركوك إلى أواخر العهد العثماني، حيث خضعت المدينة لأحكام قانون البلديات العثماني لسنة ١٨٧٧، الذي وضع الأسس الأولى لتشكيل المجالس البلدية وتنظيم شؤون المدن الكبرى، ومنح البلديات صلاحيات تتعلق بالنظافة العامة وتنظيم الأسواق والطرق(الجنابي، ٢٠١٦، ص ٤٢–٤٧).

ومع انتهاء الحكم العثماني ودخول القوات البريطانية إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى، خضعت بلدية كركوك لإشراف سلطة الانتداب، شأنها شأن باقي الإدارات المحلية، إلى أن تم تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١، حيث بدأت مرحلة جديدة من إعادة تنظيم البلديات ضمن إطار تشريعي وطني يخدم متطلبات الدولة الحديثة(الحسني، ج٢، م.س، ص ١١٨–١٢٠) ، وقد منح هذا القانون البلديات الشخصية المعنوية، وأناط بها مهام إدارة الشؤون الخدمية والعمرانية داخل حدودها، مع إخضاعها لإشراف وزارة الداخلية، وهو ما يعكس طبيعة النظام الإداري المركزي الذي كان سائداً آنذاك(الطاهر، م.س، ص ١٢١).

تكوّن التنظيم الإداري لبلدية كركوك خلال العهد الملكي من مجلس بلدي يرأسه رئيس البلدية ويضم عددًا من الأعضاء، يتم تعيينهم أو انتخابهم وفقًا لأحكام القوانين النافذة، وقد تولّى المجلس البلدي إدارة شؤون المدينة اليومية، والإشراف على الخدمات العامة مثل النظافة، وتنظيم الأسواق، وصيانة الطرق، وتنظيم البناء داخل الحدود البلدية(قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، الوقائع العراقية، العدد ٤١٤، ١٩٣١، ص ٣–٦) ، كما مثّل رئيس البلدية السلطة التنفيذية للمجلس البلدي، وكان مسؤولًا عن تنفيذ قراراته ورفع التقارير إلى الجهات الإدارية العليا، الأمر الذي جعل البلدية حلقة وصل بين السلطة المركزية في بغداد وسكان مدينة كركوك(الجبوري، م.س، ص ٧٠–٧٣)، وصدرت أنظّمة وتعليمات بلدية مكملة للقانون، تناولت تنظيم الجباية البلدية، وأسلوب إعداد الميزانيات، وإدارة الممتلكات البلدية، وكان لهذه التشريعات دور مهم في توحيد العمل البلدي في عموم المدن العراقية، ومنها مدينة كركوك(الفياض، ١٩٧٣، ص ١٩٢).

ثانياً: الهيكل الإداري لبلدية كركوك واختصاصاتها:

خضعت بلدية كركوك، شأنها شأن سائر البلديات العراقية في العهد الملكي، إلى التنظيم الإداري الذي أقرّه قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١، والذي نظّم تشكيل البلديات وصلاحياتها وعلاقتها بالسلطات الإدارية العليا، ولاسيما وزارة الداخلية والمتصرفية(الحسني، ج٢، م.س، ص ٢١٤).

لبلديات كانت اربعة اصناف، كركوك كان من الصنف الاول، وتكون وارداتها (١٥) الف دينار عراقي سنوياً(الهلالي، ١٩٥٣، ص ١٨٣–١٨٤).

إن بلدية كركوك هي من الدرجة الأولى تحت إدارة رئيس ومجلس مؤلف من (١٠) أعضاء ينتخبون حسب القانون. إن الرئاسة مناطة بالشيخ حبيب الطالباني.

حيث تكوّن الهيكل الإداري من:

١– رئيس البلدية:

يُعد رئيس البلدية (أو مدير البلدية) أعلى سلطة تنفيذية في البلدية، وكان يُعيَّن بمرسوم أو بقرار من وزارة الداخلية، ويخضع لإشراف المتصرف، ويتولى تنفيذ قرارات المجلس البلدي، والإشراف على الموظفين، وتمثيل البلدية أمام الدوائر الرسمية (قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، المواد ٩–١٢).

٢– المجلس البلدي:

يتكوّن المجلس البلدي من عدد من الأعضاء يختلف باختلاف حجم المدينة، وكانوا يُعيَّنون أو يُنتخبون وفق التعليمات النافذة في فترات متباينة من العهد الملكي، ويتولى المجلس مناقشة الشؤون المالية والإدارية وإقرار الميزانية السنوية والمشاريع البلدية (الحسني، ج٣، ص ٧٧ ؛ قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، المواد ٢٠–٢٨).

٣– الدوائر والأقسام البلدية:

تألف الجهاز الإداري لبلدية كركوك من عدة شعب وأقسام، تشكّلت تدريجيًا مع توسع المدينة، ومن أبرزها:(شعبة الهندسة وتنظيم الأبنية، شعبة النظافة والصحة العامة، شعبة الطرق والأشغال، شعبة الأسواق والموازين، الشعبة المالية "الجباية والمحاسبة")، وقد جاءت هذه التقسيمات انسجامًا مع التنظيم الإداري العام للبلديات العراقية خلال العهد الملكي (البياتي، ١٩٧٥، ص ١١٢). أمّا عن اختصاصات بلدية كركوك (١٩٢١–١٩٥٨) فقد حددت التشريعات البلدية العراقية اختصاصات البلديات بشكل عام، وطبقت بلدية كركوك هذه الاختصاصات ضمن حدودها الإدارية، ويمكن إجمالها بما يأتي:

١– الاختصاصات الخدمية:

شملت مسؤوليات البلدية العناية بنظافة المدينة، ورفع النفايات، وتنظيف الشوارع والأسواق، ومراقبة الصحة العامة، ولاسيما في الأسواق والمحال الغذائية (قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، المادة ٣٠؛ الحسني، ج٤، ص ١٨٩).

٢– الاختصاصات العمرانية والتنظيمية:

اضطلعت بلدية كركوك بتنظيم الأبنية وإصدار إجازات البناء، وتخطيط الشوارع، ومنع التجاوزات داخل حدود المدينة، بما ينسجم مع التوسع العمراني الذي شهدته كركوك في ظل النشاط النفطي المتزايد (البياتي، ١٩٧٥، ص ١١٨؛ الدليمي، ١٩٨٦، ص ٢٣٣).

٣– الاختصاصات المالية:

تولت البلدية جباية الرسوم البلدية، مثل رسوم الأسواق، والإجازات، والإعلانات، واستثمار الأملاك البلدية، وصرف الميزانية على المشاريع الخدمية بعد مصادقة الجهات العليا (قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، المواد ٤٥–٥٢)

٤– الاختصاصات الاجتماعية والخدمية العامة:

شملت مهام البلدية إنشاء الحدائق العامة، وإنارة الشوارع، والمساهمة في مشاريع الماء، ولاسيما قبل إنشاء دوائر متخصصة للماء والكهرباء في أواخر العهد الملكي (الحسني، ج٥، ص ٣٠١). يتضح من هذا أن بلدية كركوك خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨) كانت تعمل ضمن إطار تشريعي وإداري موحد على مستوى الدولة العراقية، إلا أن خصوصية المدينة الاقتصادية والسكانية انعكست على توسع هيكلها الإداري وتعدد اختصاصاتها، مما جعلها من البلديات الفاعلة في العهد الملكي(البياتي، ص ١٢٥) ، وتضمنت اختصاصات بلدية كركوك تنظيم شؤون العمران، والإشراف على الطرق والجسور، وتنظيم الأسواق، والحفاظ على الصحة العامة والنظافة، فضلاً عن إصدار الإجازات البلدية للمحال والمهن، إلا أن هذه الاختصاصات كانت مقيدة في كثير من الأحيان بالتوجيهات الصادرة من السلطة المركزية، مما حدّ من استقلالية القرار البلدي(بيات، ٢٠١٠، ص ٢٤١).

وقد عانت بلدية كركوك، كغيرها من البلديات، من نقص الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة، الأمر الذي انعكس على مستوى الخدمات المقدمة للسكان، خاصة مع التوسع السكاني الذي شهدته المدينة في العقود اللاحقة لاكتشاف النفط (الوردي، م.س، ص ٥٨).

ثالثاً: الموارد المالية والإدارة المالية للبلدية:

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

اعتمدت بلدية كركوك في تمويل نشاطاتها خلال العهد الملكي على موارد مالية متعددة، تمثلت في الرسوم البلدية، وأجور الخدمات، وضرائب الأسواق، فضلاً عن الإعانات الحكومية التي تقدمها الدولة عند عجز الميزانية البلدية، وقد نظَّم قانون البلديات لسنة ١٩٣١ هذه الموارد وحدد أوجه صرفها(الطاهر، م.س، ص ١٣٩).

شكّلت الموارد المالية الركيزة الأساسية في تمكين البلديات العراقية خلال العهد الملكي من أداء وظائفها الخدمية والإدارية، إذ اعتمدت بلدية كركوك على موارد ذاتية نظّمها التشريع بصورة واضحة. فقد حدّد قانون رسوم البلديات رقم ٨٦ لسنة ١٩٣١ أنواع الرسوم التي تستوفيها البلديات، ومنها رسوم البناء، والمهن، والأسواق، والموازين، ورسوم الذبح في المجازر البلدية، إضافة إلى بدلات الإيجار العائدة للأملاك البلدية. كما نصّ التشريع على تنظيم جباية هذه الموارد وإيداعها في صندوق البلدية بإشراف إداري يخضع لرقابة وزارة الداخلية، مما يعكس الطابع المركزي للإدارة المالية آنذاك. وقد ورد في القانون أن البلدية تستوفي "الرسوم المقررة قانوناً مقابل الخدمات التي تؤديها ضمن حدودها الإدارية"، الأمر الذي أتاح لها تمويل مشاريع الإنارة وتنظيف الشوارع وتعبيد الطرق وتنظيم الأسواق. كما خضعت ميزانية البلدية للمصادقة الرسمية ضمن آليات الرقابة المالية المعتمدة في الدولة الملكية، بما يضمن ضبط النفقات ومطابقتها للأغراض المقررة (الوقائع العراقية، ١٩٣١، ص ٤)، وكانت الإدارة المالية للبلدية تُدار وفق ميزانية سنوية تُعد من قبل المجلس البلدي وتُرفع إلى وزارة الداخلية للمصادقة عليها، مما يعكس محدودية الاستقلال المالي للبلديات في تلك الفترة (السنهوري، م.س، ص ٢٦٧)، وعلى الرغم من تنوع الموارد المالية، إلا أن بلدية كركوك واجهت صعوبات مالية متكررة بسبب زيادة النفقات الناتجة عن التوسع العمراني والنمو السكاني، مقابل محدودية الإيرادات، وهو ما أثر في تنفيذ المشاريع الخدمية الكبرى (الحسني، ص ٢١١).

واردات البلدية:

المفتش الاداري يكتب عن بلدية كركوك:" إن واردات البلدية المخمنة مع المدور من السنة السابقة حسب الميزانية (٤٨٠١٧) ومصروفاتها المخمنة (٣٦٦٧٠) ديناراً. ولها (٣٦٠٠٠) ديناراً مؤمناً في خزينة المالية. إن موجود الصندوق حسب سجل اليومية في ١٩٤٦/١/١٦ قبل الظهر بعد تنزيل المصاريف البالغة مجموعها (٢٦٣١/٦٥٢) ديناراً خلال الشهر الحالي وبعد تنزيل الـ (٣٦٠٠٠) ديناراً المؤمن في الخزينة هو عبارة عن (١٠٨/٥٦٢) ديناراً ولدى التعداد ظهر مطابقاً للسجل. إن موظفي ومستخدمي البلدية هم عبارة عن رئيس ومحاسب وأمين الصندوق وكاتب الواردات وكاتب المصرف وكاتب الحراسة وجايين للواردات

وأربعة جباة لرسوم الحراسة وكاتب التحرير وكاتب السجلات وكاتب آلة الطابعة ومدقق البلديات وكاتبه. ومأموران للقسم، ومساعدي مأموري القسم و (١٤) مراقباً ومهندس ومساعد الملاحظ الفنى ومأمور المخزن واربعة فراشين وسائق سيارة الرش ومعاونه و (٣٤) حراس ليليين ومأمور للاصطبل و (١٠٥) كناسين ومدير جريدة كركوك ومرتبين للمحروف وعامل واحد وبستانيين وعشرة عمال بساتين وثمانية حراس للبساتين، ونعتقد ان عدد مأموري الاقسام وعدد الكناسين قليل بالنسبة الى وسعة البلدة وجسامتها ونرى لزوم ابلاغ عدد مأموري الاقسام الى الستة وابلاغ عدد الكناسين الى(٢٠٠) على الاقل".(ملفات دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، رقم الملف(٣٢٠٥٠/٨٨٢١)، تقرير المفتش الاداري ناجي الهرمزي، رقم التقرير(٢٥)، تفتيش مركز قضاء كركوك، (١٩٤٦/٢/١٢).

خلص هذا إلى أن بلدية كركوك عملت ضمن إطار تشريعي وإداري محدد شكل أساس عملها خلال العهد الملكي، حيث وفّر القانون البلدي لسنة ١٩٣١ الهيكل القانوني الذي أسهم في تحديد مهام وصلاحيات البلديات، وإنشاء المجالس الإدارية المنظَّمة لعملها. كما أظهرت الدراسة أن الهيكل الإداري للبلدية، على الرغم من تنظيمه، كان يواجه تحديات مرتبطة بقلة الكوادر المتخصصة والمحدودية المالية، وهو ما انعكس على مستوى الخدمات المقدمة للسكان، كما أنَّ الموارد المالية كانت تعتمد على الرسوم والضرائب المحلية والإعانات الحكومية، مما حدّ من قدرة البلدية على تنفيذ المشاريع الكبرى وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. ومع ذلك، ساهم التنظيم الإداري والتشريعي في وضع أسس العمل البلدي الحديث في كركوك، ومهّد الطريق لتطور البلدية في مراحل لاحقة، مما يؤكد الدور المحوري للقوانين والهياكل الإداريّة في تشكيل تجربة البلديات العراقية الحديثة.

المبحث الثالث: تطور الخدمات البلدية في كركوك:

يمثل تطور الخدمات البلدية أحد المؤشرات الرئيسة على مستوى الأداء الإداري والقدرة التنظيمية للبلديات، لما لهذه الخدمات من تأثير مباشر في الحياة اليومية للسكان وفي ملامح التطور الحضري للمدن. وقد شهدت مدينة كركوك، خلال المدة التي تناولها البحث، تطوراً تدريجياً في طبيعة الخدمات البلدية المقدمة، شمل مجالات الصحة العامة والنظافة، والإنارة، وتنفيذ المشاريع العامة، غير أن هذا التطور ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الإدارية والمالية، وبالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المدينة، ولا سيما بعد اكتشاف النفط وتسارع النمو السكاني. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز مظاهر تطور الخدمات البلدية في كركوك، وتحليل طبيعتها وحدودها خلال العهد الملكي. كما مدون في التقرير الرسمي

الصادر من بلدية كركوك الى متصرفية لواء كركوك يتعلق بمشاريع إعمار وتعبيد طرق في مدينة كركوك ومنطقة تسعين لعام ١٩٥١، درج فيها الإيضاحات عن سير أعمال تبليط الشوارع في كركوك وتسعين على حساب المشاريع العمرانية للبلديات المخصص لها مبلغ (٤٢٠٠٠) ديناراً للمدة المنتهية في ٣١ / ٣ / ١٩٥١.

١– تبليط الشوارع في تسعين:

أ– لقد تم تبليط الشوارع المقررة في تسعين من محطة قطار كركوك حتى داخل قرية تسعين وإلى مدخل قرية حمزه ليلو.

ب– بلغت الأعمال المنجزة كما يلي:

- تركيب قوالب جانبية: ٢٩/٨ متراً
- تركيب قوالب وسطية: ٦٤/٥ متراً
- إنشاء سواقي مكشوفة بالحجر والسمنت: ٤٨٨/٠ متراً
- إنشاء سواقي بالحجر والسمنت مسقفة بصبات خرسانة السمنت: ٦٦/٠متراً
- إنشاء قناطر: ٦٦ متراً
- أعمال ترابية لردم المنخفضات: ٦٩٨٥/٥ متراً مكعباً
- تبليط كامل بأساس من حجر الصمان وفرشة الحصو وطبقات الزفت والقير: ٢٠١٤٠/٦٩ متراً مربعاً

ج– بلغت المصروفات لهذه الأعمال: ١١٨٢٠/٠٠٠ ديناراً.

٢– تبليط الشوارع داخل كركوك:

أ– تم تبليط الشوارع المقررة في داخل كركوك كما مؤشر ذلك بالقلم الأخضر على الخريطة المرفقة.

ب– بلغت الأعمال المنجزة كما يلي:

- تركيب قوالب جانبية: ٧٣٠٣/٥ متراً
- تركيب قوالب الوسطية: ٢٤٢٣/٨ متراً
- إنشاء سواقي مكشوفة بالحجر والسمنت: ٧٣٤/١٥ متراً
- إنشاء سواقي بالحجر والسمنت مسقفة بصبات خرسانة السمنت: ١١٣/٦ متراً

- إنشاء قناطر بالحجر والسمنت: ١٦١/٦ متراً
- أعمال ترابية لردم المنخفضات: ١٣٣٨٤/٧٥متراً مكعباً
- جدران ساندة من السطوح: ٣٤٩/٥ متراً مربعاً
- إنشاء معابر لمياه الأمطار من الخرسانة المسلحة: ١٧٤/٠٠ متراً
- تبليط الأرصفة بالحصو وطبقة السمنت والقير: ٤٢٤٧/٢٥ متراً
- تبليط الشوارع بأساس من حجر الصمان وفرشة الحصو وطبقات الزفت والقير: ٥٤٨٨٩/٤٢ متراً مربعاً

ج– بلغت المصروفات لهذه الأعمال: ٢٩٧٥٠/٠٠٠ ديناراً.

تقرير خاص لرئاسة بلدية كركوك المرقم ٥٥٦ والمؤرخ في ٢٦ / ٢ / ١٩٥١ الموجه الى متصرفية لواء كركوك، قدم فيها الايضاحات عن سير وتقدم أعمال تبليط الشوارع في كركوك وتسعين على حساب المشاريع العمرانية للبلديات المخصص لها (٤٢٠٠٠) دينارا للمدة من ١٥ / ١ / ١٩٥١ الى ١٥ / ٢ / ١٩٥١.

١ – تبليط الشوارع في تسعين:

تمت الاعمال التالية في الشوارع المقرر تبليطها في تسعين اضافة لما تقدم ذكره في التقرير السابق:

- أ – انشاء قنطرة اضافية بالحجر والسمنت مسقفة بصبات الخرسانة المسلحة بطول ٢٩ متراً.
- ب – تمت التسوية الترابية للشارع الى نهاية قرية تسعين واصبحت مساحتها ٢٤٥٠٠ متر مربع.
- ج – تم تبطين ساقية الماء على طول قرية تسعين بالحجر والسمنت باجمعها واصبح طولها ٤٧٠ متراً.
- د – تم فرش اساس التبليط للشارع بحجر الصمان مع تحديلها بالحادلة وفرش طبقة الحصو فوقها لمساحة قدرها ٢٣٠٠٠ متر مربع.
- هـ – تم تبليط قسماً من الشارع بصورة كاملة لمساحة تقدر بـ ٦٥٠٠ متر مربع.

٢ – تبليط الشوارع داخل كركوك

انجزت الاعمال التالية لتبليط الشوارع المذكورة في الفقرة (٢ – آ) من التقرير السابق حسب انواعها كما يلي:

- اعمال ترابية لردم المنخفضات في الشوارع قدرها ١٤٦٠٠ متر مكعب.
- تبليط كامل باساس من حجر الصمان وفرشات الحصو والزفت والقير لمساحة قدرها ٢٤٠٠٠ متر مربع.
- تركيب قوالب جانبية للارصفة مع اساساتها ودرزها بالسمنت بطول ٤٨٥٠ متراً.
- تركيب قوالب وسطية مع اساساتها ودرزها بالسمنت بطول ١٦٨٠ متراً.
- اعمال تبليط غير كاملة (تم فيها التسوية الترابية وفرش اساس حجر الصمان وطبقات الحصو) لمساحة قدرها ٩٦٠٠ متر مربع.

٣ – ذكر ايضاً في التقرير:" ان سير اعمال تبليط الشوارع المقرر تبليطها مستمرة وسنقدم خارطة المدينة مؤشراً عليها تلك الشوارع بعد الانتهاء من اكمال تبليطها خلال الشهر القادم"(ملفات دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، رقم الملف (٣٢٠٥٠/٩٨٤٠)، تقرير الداخلية، الديوان، ميزانية الادارة المحلية الى كركوك (١٩٥٠–١٩٥١)، رقم الكتاب (١٠٣١) في (١٩٥١/٤/١٤)، تقرير رسمي يتعلق بمشاريع إعمار وتعبيد طرق في مدينة كركوك ومنطقة تسعين لعام ١٩٥١).

ثانيًا: الخدمات الصحيّة والنظافة العامّة:

احتلت الخدمات الصحية والنظافة العامة موقعاً مهماً في نشاط بلدية كركوك خلال العهد الملكي، لما لها من أثر مباشر في الحفاظ على الصحة العامة والوقاية من الأمراض والأوبئة. وقد اضطلعت البلدية بمسؤولية رفع النفايات وتنظيف الشوارع والأسواق، والإشراف على المجازر العامة، ومراقبة المياه الصالحة للشرب، وذلك وفق القوانين والأنظمّة البلدية النافذة آنذاك(الطاهر، م.س، ص ١٦٤)، وتشير المصادر التاريخية إلى أن بلدية كركوك واجهت تحديات كبيرة في هذا المجال، نتيجة محدودية الإمكانات الفنية والمالية، فضلاً عن اتساع رقعة المدينة وتزايد عدد سكانها، مما جعل الخدمات الصحية أقل من المستوى المطلوب في بعض الفترات (العزاوي، ١٩٥٥، ص ١١٨.)، ومع ذلك، شهدت المدينة تحسناً نسبياً في الخدمات الصحية خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، من خلال إنشاء مرافق صحية

جديدة وتكثيف الرقابة البلدية على الأسواق والمحال العامة، خاصة بعد تنامي الوعي الصحي لدى السكان(الحسني، ص ٩٢).

وقد جاء في نص القانون أن من اختصاص البلدية "المحافظة على الصحة العامة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار الأمراض ضمن حدودها الإدارية"، وهو ما يعكس الطابع الوقائي للدور البلدي آنذاك. وقد أسهمت هذه الصلاحيات في تحسين الواقع الصحي في مدينة كركوك تدريجيًا، خصوصًا مع توسّع المدينة وازدياد عدد سكانها خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، (الوقائع العراقية، ١٩٣١، ص ٤).

فقد اضطلعت بلدية كركوك بدور مهم في إدارة شؤون المدينة وتنظيم الحياة الحضرية، لا سيما في ظل التوسع العمراني والنمو السكاني الذي شهدته المدينة خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، حيث أشرفت على مشاريع خدمية متعددة شملت فتح الطرق، وتنظيم الأسواق، وتحسين الخدمات الصحية والبيئية (بلدية كركوك، ص ٢–٤.).

ثالثًا: الإنارة بالطرق والمشاريع العامّة:

كان لتطوير الإنارة في الشوارع والطرق أثر بالغ في تحسين الواقع الحضري لمدينة كركوك، إذ بدأت البلدية باستخدام الإنارة الحديثة تدريجياً بعد قيام الدولة العراقية، مستفيدة من التوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد أسهم ذلك في تعزيز الأمن وتنظيم الحركة داخل المدينة، لا سيما في الأسواق والمناطق الحيوية(الفياض، م.س، ص ٢١٤.)، كما نفذت بلدية كركوك عدداً من المشاريع العامة، شملت تبليط الطرق، وإنشاء الأرصفة، وتنظيم الساحات العامة، وإقامة الحدائق، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع كان يتفاوت تبعاً للإمكانات المالية المتاحة ودعم الحكومة المركزية (بيات، م.س، ص ٢٧٩)، وتُعد إنارة الطرق من أهم الاختصاصات الخدمية التي اضطلعت بها بلدية كركوك خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨)، إذ أولاها المشرّع البلدي عناية خاصة لما لها من أثر مباشر في الأمن العام وتنظيم الحركة داخل المدن، وقد نصّ قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ صراحة على مسؤولية البلديات في إنارة الشوارع والميادين العامة وصيانتها ضمن حدودها الإدارية(قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، المادة ٣٠).

في السنوات الأولى من العهد الملكي، اعتمدت بلدية كركوك على وسائل إنارة تقليدية، مثل الفوانيس النفطية، ولاسيما في الشوارع الرئيسة والأسواق، ثم تطورت هذه الوسائل تدريجيًا مع إدخال الإنارة الكهربائية في بعض الأحياء، بالتزامن مع توسع النشاط الاقتصادي والنفطي في المدينة، الأمر الذي فرض على البلدية توسيع شبكات الإنارة وصيانتها بصورة

منتظمة(الحسني، ص ١٩٠) ، كما شملت مسؤوليات البلدية إنشاء أعمدة الإنارة، ومدّ الأسلاك، وتأمين الوقود أو الطاقة اللازمة، إضافة إلى تخصيص مبالغ من الميزانية البلدية لأعمال الإنارة ضمن باب المشاريع الخدمية، وكانت هذه المشاريع تخضع لموافقة المجلس البلدي ومصادقة المتصرف باعتباره السلطة الإدارية المشرفة (البياتي، ص ١١٩). ولم تقتصر مهام بلدية كركوك على إنارة الطرق فحسب، بل امتدت لتشمل المشاريع العامة المرتبطة بها، مثل إنارة الساحات العامة، والجسور، والأسواق، ولاسيما في المناسبات الرسمية والدينية، بما يعكس الدور الاجتماعي والخدمي للبلدية في تحسين المظهر الحضري للمدينة (الدليمي، م.س، ص ٢٣٥).

ومع اقتراب نهاية العهد الملكي، شهدت بلدية كركوك توسعًا ملحوظًا في مشاريع الإنارة العامة، نتيجة ازدياد الموارد المالية البلدية وتنامي الحاجة إلى تنظيم المدينة الحديثة، الأمر الذي جعل الإنارة عنصرًا أساسياً في برامجها الخدمية والتنموية (الحسني، ص ٣٠٢)، وقد أظهرت هذه المشاريع اتجاهاً واضحاً نحو تحديث المدينة وإضفاء طابع حضري منظَّم عليها، غير أن النمو المتسارع للمدينة كان يفوق أحياناً قدرة البلدية على مواكبته، مما أدى إلى بقاء بعض الأحياء دون خدمات كافية (الوردي، م.س، ص ١٣٣).

رابعًا: أثر النفط والنمو السكاني في العمل البلدي:

كان لاكتشاف النفط في كركوك عام ١٩٢٧ أثر بالغ في تطور المدينة وفي طبيعة عمل بلديتها، إذ أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من السكان والعمال، وتوسع عمراني سريع تجاوز في كثير من الأحيان التخطيط البلدي القائم (الحسني، ص ٢٥٦)، وقد فرض هذا الواقع تحديات جديدة على بلدية كركوك، تمثلت في الحاجة إلى توسيع الخدمات البلدية، ولا سيما في مجالات الإسكان، والمياه، والنظافة، والطرق، دون أن تقابلها زيادة متناسبة في الموارد المالية والإدارية(الطاهر، م.س، ص ١٨٣).

أ- أثر النفط في العمل البلدي:

بدأت ملامح التأثير النفطي تظهر بوضوح بعد منح الامتيازات النفطية لشركة نفط العراق (IPC) وتكثيف عمليات الإنتاج في حقول كركوك منذ عام ١٩٢٧، الأمر الذي أدى إلى ازدياد النشاط الاقتصادي وارتفاع إيرادات الدولة، وانعكس ذلك على توسع المدن النفطية، وفي مقدمتها كركوك (بطاطو، ١٩٩٠، ص ٨٤)، وكان لاكتشاف النفط واستثماره في كركوك منذ عشرينيات القرن العشرين أثر بالغ في تطور العمل البلدي، إذ شكّل النفط عاملًا اقتصاديًا محوريًا أسهم في تسريع التحولات العمرانية والخدمية، وفرض على بلدية كركوك أعباءً تنظيمية وإدارية متزايدة

خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨)(الحسني، ص ٢١٧.)، وفي عام ١٩٥٥ ارتفعت ايرادات بلدية كركوك الى(١٦٠,٣٧٠) مائة وستين ألفا" وثلاثمائة وسبعين دينار عراقي، وأدى الى تنفيذ العديد من المشاريع في كركوك خلال فترة ١٩٥٤–١٩٥٥(دفتر، ٢٠٠٢، ص ص١٠٧، ١٠٩)، وقد فرض هذا التطور على بلدية كركوك مسؤوليات جديدة، تمثلت في توسيع شبكات الطرق، وتنظيم الأحياء السكنية القريبة من مناطق العمل النفطي، وتحسين خدمات الإنارة والماء، ولاسيما في المناطق التي شهدت تركزًا للعمال والموظفين، فضلًا عن زيادة الحاجة إلى تنظيم الأسواق والخدمات الصحية(البياتي، ص ١٢١).

فقد أحدث اكتشاف النفط في كركوك تحوّلًا جوهريًا في طبيعة العمل البلدي، إذ أسهم في تسريع التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية نتيجة تدفّق العمال والموظفين إلى المدينة. وقد انعكس ذلك مباشرة على مهام بلدية كركوك، التي وجدت نفسها أمام تحديات تنظيم الأحياء الجديدة، وتوسيع شبكات الطرق والإنارة، وتحسين خدمات النظافة والصحة العامة بما يتناسب مع التحول الاقتصادي الذي شهدته المدينة. كما أدى نشاط شركة نفط العراق إلى نشوء مناطق سكنية حديثة مرتبطة بالقطاع النفطي، الأمر الذي فرض على البلدية تطوير أدواتها الإدارية والمالية لمواكبة هذا النمو. وتشير الباحثة فراوكه هيرد–باي إلى أن العائدات النفطية أسهمت في تعزيز قدرة الدولة المركزية على تمويل مشاريع البنية التحتية في المدن الرئيسة، ومنها كركوك، مما انعكس على تحسين الخدمات البلدية وتحديث مرافقها. وعليه، يمكن القول إن النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي، بل كان عاملًا محوريًا في إعادة تشكيل الدور البلدي وتوسيع نطاق خدماته خلال العهد الملكي(باي، ٢٠٠١، ص ٥٢؛ بطاطو، ١٩٩٢، ص ٣١٢).

كما أسهم النشاط النفطي في تنمية الموارد المالية غير المباشرة للبلدية، من خلال ارتفاع الرسوم البلدية وإيرادات الأسواق والإيجارات، مما مكّنها من تنفيذ مشاريع خدمية أكبر نسبيًا مقارنة بالفترة السابقة، رغم استمرار خضوعها للرقابة المركزية من وزارة الداخلية(الحسني، ص ١٩١).

ب–أثر النمو السكاني في العمل البلدي:

أدّى تطور الصناعة النفطية إلى نمو سكاني ملحوظ في مدينة كركوك، نتيجة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية والمدن الأخرى بحثًا عن فرص العمل، وقد تسبب هذا النمو في توسع عمراني غير منظم أحيانًا، ما وضع بلدية كركوك أمام تحديات كبيرة في ضبط البناء وتوفير الخدمات الأساسية(الدليمي، م.س، ص ٢٣٦) ، وقد ترتب على الزيادة السكانية ارتفاع الطلب على خدمات البلدية، مثل النظافة العامة، وإنارة الشوارع، وإمدادات الماء، وشق الطرق الجديدة، الأمر الذي دفع البلدية إلى إعادة تنظيم أقسامها وتوسيع ملاكاتها الإدارية والفنية، بما

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

يتناسب مع متطلبات المدينة المتنامية(البياتي، ص ١٢٤) ، كما أدّى التزايد السكاني إلى اتساع رقعة الأحياء الشعبية، ما فرض على البلدية تدخلًا أكبر في مجالات الصحة العامة ومكافحة الأوبئة وتنظيم الأسواق، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان، حيث كانت هذه الجوانب تمثل أولوية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي(الحسني، ص ٣٠٥).

تجَلّت اهمية كركوك في التوسع في بناء الدور والاحياء السكنية الحديثة فبلغ عدد الدور السكنية في مدينة كركوك ثمانية آلاف دار عام ١٩٣٤، وكان عدد سكانها اكثر من ستين ألف (حسن، ١٩٤٧، ص٩٨)، وخلال الفترة ما بين ١٩٣٨–١٩٣٩ قامت البلدية في قضاء كركوك بفتح شارعي "الملك غازي" (شارع الثورة حالياً)، و"الملك فيصل الثاني" (شارع الجمهورية حالياً)٠(أوغلو، ٢٠١٥، ص٤١٤).

وفي منتصف عام ١٩٤١ وأواخر عام ١٩٤٢ أنشأت في كركوك العديد من الأسواق الشعبية وبنيت السدود وفتحت شوارع رئيسية منها: "شارع السراي، وشارع الجسر، وشارع العلمين، وشارع القورية، وشارع المجزرة، وشارع السليمانية، وشارع السوق الكبير نسبةً إلى السوق الكبير، وشارع إمام قاسم، وشارع التكية، وشارع المصلى، وشارع أبو علوك، وشارع بريادي".(شريف، ٢٠٠٩، ص٥٩).

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، أسهم النشاط النفطي في تعزيز أهمية كركوك الاقتصادية، الأمر الذي دفع الحكومة المركزية إلى إيلاء اهتمام أكبر بتطوير خدماتها البلدية، وإن كان هذا الاهتمام محكوماً بإمكانات الدولة وسياساتها المركزية(الفياض، م.س، ص ٢٢١)، وقد شكلا النفط والنمو السكاني عاملين متلازمين أسهما في إعادة تشكيل طبيعة العمل البلدي في كركوك خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨)، إذ أدى النفط إلى تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة الموارد، في حين فرض النمو السكاني تحديات تنظيمية وخدمية متزايدة، جعلت بلدية كركوك تنتقل تدريجيًا من إدارة تقليدية محدودة إلى مؤسسة خدمية أكثر تعقيدًا، وإن ظلت خاضعة لقيود الإدارة المركزية في العهد الملكي(بطاطو، م.س، ص ٨٨).

أظهر هذا المبحث أن الخدمات البلدية في كركوك شهدت تحسناً نسبياً خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨)، تمثل في توسع أنشطة البلدية في مجالات الصحة العامة، والنظافة، والإنارة، وتنفيذ عدد من المشاريع العامة التي أسهمت في تحسين الواقع الحضري للمدينة (العزاوي، م.س، ص ٦٤). إلا أن هذا التطور لم يكن متوازناً في جميع المراحل، إذ تأثر بضعف الإمكانات المالية والإدارية، وبسرعة النمو السكاني والعمراني التي فاقت في كثير من الأحيان قدرة البلدية على الاستجابة لها.

كما نجد أنَّ اكتشاف النفط كان عاملاً مزدوج الأثر، فمن جهة أسهم في تعزيز أهمية كركوك الاقتصادية وتوسيع نطاق الخدمات المطلوبة، ومن جهة أخرى زاد من الأعباء الملقاة على بلديتها، خاصة في ظل محدودية التخطيط الحضري وضعف الاستقلال المالي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تجربة الخدمات البلدية في كركوك خلال العهد الملكي عكست واقع الإدارة المحلية في العراق آنذاك، وأسهمت في وضع اللبنات الأولى لتطور العمل البلدي في المراحل اللاحقة.

يتضح من خلال ما تقدم أن بلدية كركوك شهدت تطورًا تدريجيًا في تنظيمها الإداري والتشريعي خلال المدة ١٩٢١–١٩٥٨، حيث انتقلت من إطار تشريعي عثماني إلى نظام قانوني وطني أكثر تنظيمًا، وكان لقانون إدارة البلديات لسنة ١٩٣١ دور محوري في ترسيخ هذا التنظيم وضمان استمرارية العمل البلدي حتى نهاية العهد الملكي (الحسني، ص ١٣٠).

المبحث الرابع: التحديات والعوامل المؤثرة في تطور بلديات كركوك:

يُعدّ الوقوف على التحديات والعوامل المؤثرة في تطور بلديات كركوك أمراً ضرورياً لفهم طبيعة العمل البلدي وحدود تطوره خلال المدة التي تناولها البحث. فالتجربة البلدية في كركوك لم تتشكل في فراغ، بل تأثرت بجملة من العوامل الإدارية والمالية والسياسية والاقتصادية التي أسهمت، بدرجات متفاوتة، في توجيه مسارها وتحديد مستوى أدائها. وقد واجهت بلدية كركوك، شأنَّها شأن بقية البلديات العراقية، صعوبات تتعلق بطبيعة النظام الإداري المركزي، ومحدودية الموارد، فضلاً عن التحولات التي رافقت النمو السكاني واكتشاف النفط. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه التحديات والعوامل، وبيان أثرها في تطور العمل البلدي في كركوك خلال العهد الملكي.

كانت جريدة كركوك الجريدة الناطقة باسم بلدية كركوك، وتصدر من بلدية كركوك:

جريدة شبه رسمية، ثقافية (بازركان، ٢٠١٣، ص ١٠) وسياسية (بهروز، ٢٠٠٦، ص ٦٤)، كانت تصدر عن بلدية كركوك (بازركان، المصدر السابق، ص ١٠)، صدر عددها الأول في ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٢٦، وصدر عددها الأخير (العدد ٢٠) في آب عام ١٩٧٢، وبعد ذلك العدد أُغلقت الجريدة (باشي، ٢٠١٠، ص ١٢٣)؛ أما بالنسبة للعدد الأخير لجريدة كركوك، فقد ورد في بعض المصادر أنه (٢٠٣٦)، وفي مصادر أخرى ورد أنه (٢٠٣٣). (ينظر: بهروز ، المصدر السابق، ص ٦٦).

جريدة كركوك كانت تُنشر في البداية باللغة التركية، ثم في عام ١٩٣٠ أضيفت إليها اللغة الكردية، ولكن في أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين بدأت تُنشر باللغتين العربية

والتركية (بازركان، المصدر السابق، ص ١٠)، وعلى الرغم من أن هذه الجريدة كانت تصدر عن البلدية، إلا أنها كان لها تأثير مباشر وغير مباشر في توعية جماهير كركوك.

أولاً: التحديات الإدارية والمالية:

واجهت بلديات العراق عموماً، وبلدية كركوك على وجه الخصوص، جملة من التحديات الإدارية التي حدّت من فاعلية أدائها خلال العهد الملكي، تمثلت في هيمنة السلطة المركزية على القرار الإداري، وضعف مبدأ اللامركزية، فضلاً عن محدودية الصلاحيات الممنوحة للمجالس البلدية. وقد أدى ذلك إلى بطء الإجراءات الإدارية وتأخر تنفيذ المشاريع الخدمية(الطاهر، م.س، ص ٢٠١)، أما من الناحية المالية، فقد عانت بلدية كركوك من محدودية الموارد المالية مقارنة بحجم الأعباء الملقاة على عاتقها، إذ لم تكن الإيرادات البلدية من الرسوم والضرائب المحلية كافية لتغطية متطلبات التوسع العمراني والنمو السكاني المتسارع، الأمر الذي جعلها تعتمد بشكل كبير على الإعانات الحكومية(الحسني، ج٣، ص ٢٩٨) ، وقد أسهم ضعف الكوادر المتخصصة في الإدارة المالية والتخطيط الحضري في تعميق هذه التحديات، مما انعكس سلباً على مستوى الخدمات البلدية المقدَّمة لسكان المدينة (العزاوي، ١٩٥٥، ص ٤١).

كما واجهت بلدية كركوك خلال العهد الملكي جملةً من التحديات الإدارية والمالية التي حدّت من قدرتها على مواكبة النمو الحضري المتسارع، ولاسيما بعد ازدياد عدد السكان نتيجة النشاط النفطي واتساع الرقعة العمرانية. فعلى الصعيد الإداري، اتسمت العلاقة بين البلدية والسلطة المركزية بدرجة من المركزية الشديدة، إذ خضعت قراراتها لمصادقة وزارة الداخلية، مما قلّص من هامش استقلالها المحلي وأبطأ تنفيذ بعض المشاريع الخدمية. كما عانت البلدية من محدودية الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة، الأمر الذي انعكس على كفاءة الأداء البلدي. أما من الناحية المالية، فقد اعتمدت موارد البلدية أساسًا على الرسوم المحلية التي نظّمها قانون رسوم البلديات رقم ٨٦ لسنة ١٩٣١، غير أن هذه الموارد لم تكن دائمًا كافية لتغطية نفقات مشاريع البنية التحتية المطلوبة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية والإنارة وتعبيد الطرق. وقد أشار حنا بطاطو إلى أن الإدارة المحلية في العراق الملكي كانت تعاني عمومًا من ضعف الإمكانات مقارنة بحجم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وهو ما ينطبق على حالة كركوك بوصفها مدينة نفطية سريعة النمو(العراق، وزارة الداخلية، قانون رسوم البلديات رقم ٨٦ لسنة ١٩٣١، منشور في الوقائع العراقية، بغداد، ١٤ حزيران ١٩٣١، ص. ٥؛

حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٣١٨).

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ثانياً: أثر التطورات السياسية والاقتصادية:

كان للتطورات السياسية التي شهدها العراق خلال المدة (١٩٢١–١٩٥٨) تأثير واضح في عمل البلديات، إذ اتسمت هذه المرحلة بعدم الاستقرار السياسي النسبي، وتعدد الحكومات، وتغير السياسات الإدارية، مما أثر في استمرارية الخطط البلدية والتنموية(الفياض، م.س، ص ٢٤٣)، كما تأثرت بلدية كركوك بالظروف الاقتصادية العامة للدولة العراقية، حيث كانت الأزمات المالية، ولا سيما خلال فترات الكساد أو شح الموارد، تنعكس مباشرة على حجم الإنفاق الحكومي على البلديات، الأمر الذي أدى إلى تقليص المشاريع الخدمية أو تأجيلها(الوردي، ٢٠٠١، ج٥، ص ٦٧)، وعلى الرغم من ذلك، شهدت بعض الفترات تحسناً نسبياً في الأداء البلدي نتيجة الاستقرار السياسي المؤقت أو تحسن الإيرادات العامة، مما يدل على الترابط الوثيق بين الواقعين السياسي والاقتصادي من جهة، وتطور العمل البلدي من جهة أخرى(السنهوري، م.س، ص ٣١٢).

ثالثاً: أثر النفط والنمو السكاني في العمل البلدي:

أدى اكتشاف النفط في كركوك إلى تحولات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، وكان لذلك أثر مباشر في تضاعف أعباء بلديتها. فقد ساهم النشاط النفطي في استقطاب أعداد كبيرة من العمال والموظفين، ما أدى إلى زيادة الكثافة السكانية واتساع الرقعة العمرانية بصورة سريعة وغير مخططة في بعض الأحيان(بيات، م.س، ص ٣٠١) ، وقد فرض هذا النمو السكاني المتسارع تحديات جديدة على بلدية كركوك، تمثلت في الحاجة إلى توسيع شبكات الطرق، وتحسين خدمات النظافة والصحة، وتوفير السكن والبنى التحتية، دون أن يواكب ذلك تطور مماثل في القدرات الإدارية والمالية(الطاهر، م.س، ص ٢١٩) ، وعلى الرغم من أنَّ النفط أسهم في تعزيز مكانة كركوك الاقتصادية، فإنَّ مردوده لم يُستثمر بشكل كافٍ في دعم البلديات وتمكينها من أداء دورها التنموي على النحو المطلوب، نتيجة الطبيعة المركزية لإدارة الموارد النفطية في الدولة العراقية آنذاك(الحسني، ج٣، ص ٣١٧).

وهكذا نرى أن تطور بلديات كركوك كان محكوماً بمجموعة من التحديات والعوامل المتداخلة التي أثرت بشكل مباشر في قدرتها على أداء وظائفها الإدارية والخدمية. فقد أسهمت المركزية الإدارية ومحدودية الصلاحيات في تقييد استقلالية القرار البلدي، في حين شكّلت الصعوبات المالية ونقص الكوادر المتخصصة عائقاً أمام تنفيذ المشاريع البلدية بالشكل المطلوب.

كما بيّن هذا أن التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال العهد الملكي انعكست بوضوح على أداء بلدية كركوك، سواء من حيث استقرار الخطط البلدية أو حجم الإنفاق على

الخدمات العامة. إلى جانب ذلك، أدى اكتشاف النفط والنمو السكاني المتسارع إلى مضاعفة الأعباء الملقاة على عاتق البلدية، دون أن يقابله تطور متناسب في الإمكانات الإدارية والمالية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه التحديات مجتمعة أسهمت في رسم ملامح التجربة البلدية في كركوك، وحددت حدود تطورها خلال تلك المرحلة، كما أنَّها تمثل مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة الإشكالات التي واجهت الإدارة المحلية في العراق، وما يمكن استخلاصه من دروس تاريخية لتطوير العمل البلدي في المراحل اللاحقة.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة تطور بلديات كركوك خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)، سعت إلى تتبّع الجذور التاريخية والتنظيمية للعمل البلدي، وتحليل أطره التشريعية والإدارية، وبيان تطور الخدمات البلدية، فضلاً عن استعراض أبرز التحديات والعوامل المؤثرة في هذا التطور.

- تجربة بلدية كركوك لم تكن وليدة قيام الدولة العراقية الحديثة، بل امتدت جذورها إلى العهد العثماني، حيث أُرسيت الأسس الأولى للإدارة البلدية ضمن سياق الإصلاحات الإدارية. وقد أسهم هذا الإرث في تهيئة بلدية كركوك للانتقال إلى النظام الإداري للدولة العراقية الحديثة، رغم ما شابه من محدودية في الصلاحيات والإمكانات.
- التنظيم الإداري والتشريعي لبلدية كركوك خلال العهد الملكي، كانت من ضمن قوانين البلدية العراقية، ولاسيما قانون البلديات لسنة ١٩٣١، حيث شكّلت إطاراً قانونياً مهماً لتنظيم العمل البلدي، إلا أنها أبقت على طابع المركزية الإدارية، مما حدّ من الاستقلال الإداري والمالي للبلدية. كما بين ان الهيكل الإداري لبلدية كركوك واختصاصاتها تطورت تدريجياً، لكنها ظلت مقيدة بعوامل تشريعية ومالية.
- الخدمات في بلدية كركوك حققت تقدماً نسبياً في تحسين بعض الخدمات الأساسية ولاسيما في مجالات الصحة العامة والنظافة، والطرق والإنارة، وتنظيم الأسواق والعمران. إلا أن هذا التقدم لم يكن متوازناً مع حجم النمو العمراني والسكاني الذي شهدته المدينة، الأمر الذي أدى إلى بقاء العديد من المشكلات الخدمية دون حلول جذرية.
- التحديات الإدارية والمالية والتقلبات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن الدور المحوري لاكتشاف النفط والنمو السكاني السريع، كانت من العوامل المؤثرة في تطور بلديات كركوك، وقد تبين من خلال البحث عدم استفادة بلدية كركوك المباشرة من عائدات النفط، إلى جانب ضعف التخطيط الحضري، شكّل عائقاً أساسياً أمام تحقيق تنمية بلدية شاملة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

وخلاصة القول، فإن تجربة بلدية كركوك خلال العهد الملكي تمثل مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ الإدارة المحلية في العراق، اتسمت بمحاولات جادة لتطوير العمل البلدي ضمن إمكانات محدودة وإطار تشريعي مركزي. وعلى الرغم من الإخفاقات والتحديات، فقد أسهمت هذه التجربة في وضع اللبنات الأولى للإدارة البلدية الحديثة في كركوك، وشكّلت أساساً لما شهدته المدينة من تطورات بلدية لاحقة.

التوصيات:

١- توصي الدراسة بضرورة تعزيز مبدأ اللامركزية في إدارة البلديات، ومنح البلديات صلاحيات أوسع في اتخاذ القرارات الإدارية والتنفيذية، بما يسهم في تحسين سرعة الاستجابة لحاجات السكان المحلية، ويحدّ من القيود التي فرضتها المركزية الإدارية خلال المراحل التاريخية السابقة.

٢- تؤكد الدراسة أهمية مراجعة وتحديث التشريعات البلدية، بما يحقق توازناً بين الرقابة الحكومية والاستقلال الإداري والمالي للبلديات، مع ضرورة وضوح الاختصاصات ومنع تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المحلية والمركزية.

٣- تعزيز الاستقلال المالي للبلديات، حيث توصي الدراسة بضرورة إيجاد مصادر تمويل مستقرة ومستقلة للبلديات، ولاسيما في المدن ذات الأهمية الاقتصادية مثل كركوك، من خلال تخصيص نسبة من عائدات الموارد الطبيعية أو الأنشطة الاقتصادية الكبرى لدعم الميزانيات البلدية وتحسين قدرتها على تنفيذ المشاريع الخدمية.

٤- تطوير الكوادر الإدارية والفنية وأهمية الاستثمار في العنصر البشري من خلال تدريب وتأهيل الكوادر البلدية، ولاسيما في مجالات التخطيط العمراني، والإدارة المالية، والصحة العامة، بما يواكب متطلبات الإدارة البلدية الحديثة.

٥- اعتماد التخطيط العمراني الشامل والمستدام، ضرورة تبني خطط عمرانية شاملة تأخذ بنظر الاعتبار النمو السكاني والاقتصادي المتوقع، وتحدّ من التوسع العشوائي، بما يضمن توزيعاً عادلاً للخدمات البلدية وتحسين جودة الحياة الحضرية.

٦- تشدد الدراسة على أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين البلديات والدوائر الحكومية الأخرى، ولاسيما في مجالات الصحة، والإسكان، والطرق، لتجنب الازدواجية وتحقيق كفاءة أعلى في تقديم الخدمات العامة.

٧- توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجربة البلدية في كركوك خلال العهد الملكي، ولاسيما ما يتعلق بالتحديات الإدارية والمالية، في صياغة سياسات بلدية معاصرة أكثر واقعية وفاعلية.

٨- تؤكد الدراسة أهمية إجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة في تاريخ البلديات العراقية، مع التركيز على المدن الرئيسة، لما لهذا المجال من دور في إثراء المعرفة التاريخية ودعم صانعي القرار في تطوير الإدارة المحلية.

المصادر

الوثائق:

١. ملفات دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، رقم الملف(٣٢٠٥٠/٨٨٢١)، تقرير المفتش الاداري ناجي الهرمزي، رقم التقرير(٢٥) في ١٩٤٦/٢/١٢، تفتيش مركز قضاء كركوك في (١٩٤٥/١٠/٢٣).

٢. ملفات دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، رقم الملف(٣٢٠٥٠/٩٨٤٠)، تقرير الداخلية، الديوان، ميزانية الادارة المحلية الى كركوك(١٩٥٠-١٩٥١)، رقم الكتاب(١٠٣١) في (١٩٥١/٤/١٤)، تقرير رسمي قديم يتعلق بمشاريع إعمار وتعبيد طرق في مدينة كركوك ومنطقة تسعين لعام ١٩٥١.

الرسائل والاطاريح:

٣. لمى عبدالعزيز مصطفى كريم، ٢٠٠٣، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل.

الكتب:

٤. حنا بطاطو،١٩٩٠، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ج١، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

٥. سعدي عثمان هروتي، ٢٠١٢، دراسات اكاديمية في تاريخ كردستان الحديث، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

٦. سلمان عبد الله الجبوري،١٩٩٩، الإدارة المحلية في العراق، دار الحكمة، بغداد.

٧. سليمان الطماوي، ١٩٨٦، مبادئ القانون الإداري، دار الفكر العربي، ط٦، القاهرة.

٨. سمكو بهروز،٢٠٠٦، تاريخ المجلات الثقافية في منطقة كركوك، مطبعة الشهيد آزاد هورامي، كركوك.

٩. صباح بازركان،٢٠١٣، المرشد إلى صحافة كركوك (١٩١١–٢٠١١)، مطبعة الشهيد ازاد هورامي، كركوك.
١٠. عباس العزاوي،١٩٥٥، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٦، دار الثقافة، بغداد.
١١. عبد الجليل الطاهر،١٩٧٨، الإدارة المحلية في العراق، دار الحكمة، بغداد.
١٢. عبد الرزاق الحسني،١٩٥٣، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، بغداد.
١٣. عبد الرزاق السنهوري، ١٩٦٤، الوسيط في شرح القانون الإداري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤. عبد العزيز الدوري،١٩٨٣، نشأة علم التاريخ عند العرب، دار الثقافة، ط٢، بغداد.
١٥. عبد الله الفياض،١٩٧٣، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الطليعة، بيروت.
١٦. عبدالرزاق الهلالي، ١٩٥٣، معجم العراق، مطبعة النجاح، بغداد.
١٧. عبدالمجيد فهمي حسن،١٩٤٧، دليل مشاهير الالوية العراقية، لواء كركوك، مطبعة السلام، بغداد.
١٨. عطا ترزي باشي،٢٠١٠، تاريخ الطباعة والصحافة في كركوك، د.م، كركوك.
١٩. علي الوردي،٢٠٠١، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الوراق، لندن، ق١، ج٥.
٢٠. علي حسين الجنابي، ٢٠١٦، دراسة أثر التشريعات التخطيطية في الإدارة الحضرية العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، العدد ٨٧،.
٢١. فاضل البياتي،١٩٧٥، الإدارة المحلية في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد.
٢٢. محمود الدليمي،١٩٨٦، تاريخ المدن العراقية الحديثة، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
٢٣. فاضل بيات،١٩٧٥، كركوك في العهد العثماني دار الحرية للطباعة، بغداد.
٢٤. فاضل بيات،٢٠١٠، كركوك في العهد العثماني وما بعده، دار الرافدين، بغداد.
٢٥. فراوكه هيرد–باي، من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ترجمة: مركز الوثائق والبحوث، أبوظبي، ٢٠٠١م.
٢٦. محمد كامل ليلة، ١٩٧٣، الإدارة المحلية والمرافق العامة، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢٧. محمد هادي دفتر، ٢٠٠٢، عبدالله حسن: عراق الشمال، لواء كركوك وديالى ١٩٥٥،ت.. معتصم محمد، مطبعة زيار، السليمانية.
٢٨. نبيل اركان شريف،٢٠٠٩، كركوك في التاريخ، د.مطبعة، د.مكان،.

٢٩. نجاة كوثر أوغلو،٢٠١٥، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ الى١٩٥٨، دار الحكمة، لندن.

المجلات:

٣٠. العراق، وزارة الداخلية، قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، منشور في الوقائع العراقية، بغداد، ١٤ حزيران ١٩٣١م.

٣١. العراق، وزارة الداخلية، قانون رسوم البلديات رقم ٨٦ لسنة ١٩٣١، الوقائع العراقية، بغداد، ١٩٣١م.

٣٢. قانون إدارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، الوقائع العراقية، ١٩٣١، العدد ٤١٤، بغداد.

المواقع الالكترونية:

٣٣. بلدية كركوك، نبذة عن تاريخ بلدية كركوك، الموقع الرسمي للبلدية https://kirkukbaladya.gov.iq (19-2-2026)-(8:10)pm

Sources
Documents:
1. Files of the National Library and Archives in Baghdad, File No. (8821/32050), Report of Administrative Inspector Naji al-Hurmuzi, Report No. (25) dated 12/2/1946, Inspection of the Kirkuk District Center on (23/10/1945.(
2. Files of the National Library and Archives in Baghdad, File No. (9840/32050), Report of the Ministry of Interior, Diwan, Local Administration Budget for Kirkuk (1950-1951), Book No. (1031) dated (14/4/1951), an old official report concerning road construction and paving projects in the city of Kirkuk and the Ninety District for the year 1951.

Theses and Dissertations:
3. .Lama Abdul Aziz Mustafa Karim, 2003, Public Services in Iraq 1869-1918, PhD Dissertation (unpublished), College of Arts, University of Mosul.

Books:
4. Hanna Batatu, 1990, Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, Vol. 1, translated by Afif al-Razzaz, Arab Research Foundation, Beirut.
5. Saadi Othman Harouti, 2012, Academic Studies in the Modern History of Kurdistan, Ghaydaa Publishing and Distribution House, Amman.
6. .Salman Abdullah al-Jubouri, 1999, Local Administration in Iraq, Dar al-Hikma, Baghdad.
7. .Suleiman al-Tamawi, 1986, Principles of Administrative Law, Arab Thought House, 6th ed., Cairo.
8. .Simko Behrouz, 2006, A History of Cultural Magazines in the Kirkuk Region, Martyr Azad Hawrami Press, Kirkuk.
9. .Sabah Bazargan, 2013, A Guide to the Kirkuk Press (1911–2011), Martyr Azad Hawrami Press, Kirkuk.
10. Abbas al-Azzawi, 1955, *History of Iraq Between Two Occupations*, Vol. 6, Dar al-Thaqafa, Baghdad.
11. .Abdul Jalil al-Tahir, 1978, *Local Administration in Iraq*, Dar al-Hikma, Baghdad.
12. .Abdul Razzaq al-Hasani, 1953, *History of Iraqi Ministries*, Al-Irfan Press, Baghdad.
13. .Abdul Razzaq al-Sanhuri, 1964, *The Intermediate Guide to Administrative Law*, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.

14. .Abdul Aziz al-Douri, 1983, *The Emergence of the Science of History Among the Arabs*, Dar al-Thaqafa, 2nd ed., Baghdad.
15. .Abdullah al-Fayyad, 1973, *A Modern Political History of Iraq*, Dar al-Tali'a, Beirut.
16. .Abdul Razzaq al-Hilali, 1953, *Dictionary of Iraq*, Al-Najaf Press, Baghdad.
17. .Abdul Majid Fahmi Hassan, 1947, *A Guide to Famous Figures in the Iraqi Provinces: Kirkuk Province*, Al-Salam Press, Baghdad.
18. Ata Tarzi Bashi, 2010, The History of Printing and Journalism in Kirkuk, n.p., Kirkuk.
19. .Ali al-Wardi, 2001, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Dar al-Waraq, London, Vol. 1, No. 5.
20. .Ali Hussein al-Janabi, 2016, A Study of the Impact of Planning Legislation on Iraqi Urban Administration, Journal of the College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, No. 87.
21. .Fadhil al-Bayati, 1975, Local Administration in Iraq, Dar al-Hurriya Printing House, Baghdad.
22. .Mahmoud al-Dulaimi, 1986, The History of Modern Iraqi Cities, Dar al-Shu'un al-Thaqafiya, Baghdad.
23. .Fadhil Bayat, 1975, Kirkuk in the Ottoman Era, Dar al-Hurriya Printing House, Baghdad.
24. .Fadhil Bayat, 2010, Kirkuk in the Ottoman Era and Beyond, Dar al-Rafidain, Baghdad.
25. Frauke Herd-Bey, From the Trucial States to the United Arab Emirates, translated by the Center for Documentation and Research, Abu Dhabi, 2001.
26. .Muhammad Kamil Layla, 1973, Local Administration and Public Utilities, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo.
27. .Muhammad Hadi Daftar, 2002, Abdullah Hassan: Northern Iraq, Kirkuk and Diyala Provinces 1955, translated by Mu'tasim Muhammad, Ziyar Press, Sulaymaniyah.
28. .Nabil Arkan Sharif, 2009, Kirkuk in History, no publisher, no place of publication.
29. .Najat Kawthar Oglu, 2015, Pages from the History of Kirkuk from the Dawn of History to 1958, Dar al-Hikma, London.

Journals:

30. .Iraq, Ministry of Interior, Municipalities Administration Law No. 84 of 1931, published in the Iraqi Gazette, Baghdad, June 14, 1931.
31. Iraq, Ministry of Interior, Municipal Fees Law No. 86 of 1931, Iraqi Gazette, Baghdad, 1931.

32. .Municipalities Administration Law No. 84 of 1931, Iraqi Gazette, 1931, Issue 414, Baghdad.
Websites:
33. .Kirkuk Municipality, A Brief History of Kirkuk Municipality, Official Website of the Municipality
34.https://kirkukbaladya.gov.iq (February 19, 2026) (8:10 PM(